مجتمع

كوريا الشمالية تسجل 15 وفاة إضافية بكوفيد 19

أكدت كوريا الشمالية تسجيل 15 وفاة إضافية، ومئات آلاف المرضى الذين يعانون من حمى، في إشارة مرجحة إلى وفيات وإصابات كوفيد 19، في وقت تحشد البلاد أكثر من مليون عامل صحي وغيرهم من العاملين في محاولة لقمع التفشي الأول لكوفيد 19، بحسب وسائل إعلام رسمية. وأعلنت أن «الحمى تفشت في جميع أنحاء البلاد منذ أواخر إبريل/ نيسان الماضي». ويرى بعض الخبراء أنّ كوريا الشمالية تفتقر إلى مجموعات التشخيص اللازمة لاختبار عدد كبير من الأشخاص مشتبه بإصابتهم. (أسوشييتد برس)

نيويورك: مقتل 10 أشخاص في جريمة عنصرية

فتح شاب أبيض مسلّح النار، في سوبرماركت في بوفالو شمال ولاية نيويورك، ما أسفر عن مقتل عشرة أشخاص على الأقل، معظمهم أميركيون من أصول أفريقيّة، في حادثة اعتبرتها السلطات مجزرة ذات طابع عنصري. وقال الشرطي، في مكتب التحقيقات الفدرالي في بوفالو ستيفن بيلونجيا: «نحقّق في هذه الحادثة باعتبارها جريمة مدفوعة بالكراهية». وأوقف القاتل على الفور وهو ملاحق بتهمة «القتل العمد مع سبق الإصرار». وقال قائد شرطة بوفالو جوزف غراماغليا إنّ «الضحايا هم من السود باستثناء اثنين من البيض». (فرانس برس)

«ارفعوا أيديكم عن أجسادنا»

تظاهر عشرات آلاف الأشخاص في المدن الأميركية للدفاع عن الحق في الإجهاض الذي تبدو المحكمة العليا مستعدة للتراجع عنه بعد خمسين عاماً من قرارها التاريخي بحمايته. ونظّم نحو 450 تجمعاً في جميع أنحاء البلاد بينها مسيرات كبيرة في واشنطن ونيويورك وشيكاغو وأوستن ولوس أنجليس. وقالت المتظاهرة هانا وليامسون (20 عاماً): «لا يحق لأحد اتخاذ قرار بشأن جسد شخص آخر. أقاتل من أجل حقوق الجميع». ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها «ارفعوا أيديكم عن أجسادنا»، و«المحكمة العليا تريد قتل النساء»، و«أجهضوا المحكمة». وفي مقدمة المسيرة، رفعت لافتة كبيرة كتب عليها «أجسادنا إجهاضنا». وقالت فيشا فلويد (31 عاماً) إنها تشارك في الاحتجاج «من أجل نساء الأجيال المقبلة». وتوجهت إلى أعضاء الكونغرس المعارضين لقانون فيدرالي يحمي الإجهاض: «عندما يتعلق الأمر بالنساء، اهتموا بشؤونكم الخاصة». وفي العاصمة واشنطن، ضم التجمع آلاف الأشخاص أمام مبنى المحكمة العليا المحمي بسياج. وفي نيويورك، قاد التظاهرة التي ضمت نحو ثلاثة آلاف شخص، عضوا مجلس الشيوخ الديمقراطيان تشاك شومر وكيرستن غيليبراند، وكذلك المدعية العامة في المدينة ليتيسيا جيمس. وحق الإجهاض يلقى دعم غالبية السكان في الولايات المتحدة بحسب استطلاعات الرأي الأخيرة.
(فرانس برس)

(براندون بيل/ Getty)

ليبيا: عطل عشوائية في المدارس

طرابلس ـ **أسامة علي**

أنهى تلاميذ المدارس في ليبيا الأسبوع الدراسي الأول بعد إجازة دامت أكثر من شهر، وسط شكاوى من تراجع العملية التعليمية لأسباب مختلفة. وتحوّل شهر رمضان إلى عطلة ثابتة بالنسبة إلى التلاميذ، ويعلن أغلب المدارس، ولا سيما الخاصة، تعطيل الدراسة خلاله، على الرغم من عدم صدور أي إعلان رسمي عن وزارة التربية والتعليم بهذا الخصوص.

ويقول مدير مدرسة الزبير بن العوام الحكومية، محمد الجندي، إن عطلة شهر رمضان غير رسمية، ودرجت المدارس الخاصة على التعطيل، تجاوباً مع طلب أولياء الأمور. ويوضح في حديثه لـ «العربي الجديد»: «تدريجياً، أصبحت عطلة معروفة لدى التلاميذ والمدارس، وانسحب الأمر على المدارس الحكومية، على الرغم من مقاومة الوزارة هذا النهج في التعامل مع العملية التعليمية». وحاولت وزارة التربية والتعليم منع تعطيل الدراسة خلال شهر رمضان الماضي، وأعلنت خفض عدد الحصص الدراسية من ست إلى أربع يومياً، وتقليص عدد ساعات الدوام الرسمي، بحسب الجندي. إلا أن المدارس الخاصة مضت في عادتها السنوية وأقفلت أبوابها. يضيف أن المدارس الحكومية تقيدت بما أعلنته الوزارة لأسبوع واحد قبل أن تعمد إلى تعطيل الدراسة.

وبعد عيد الفطر، لم تستأنف الدراسة جيداً. وتقول المفتشة التربوية في مدرسة سراج العلوم للتعليم الخاص، فردوس الأمير، إن أغلب التلاميذ لم يلتحقوا بالمدارس الخاصة والحكومية حتى الآن. وترجح عودة الدراسة إلى شكلها الطبيعي خلال الأسبوع الجاري. وكانت وزارة التربية والتعليم قد أعلنت أخيراً استئناف الدراسة في 4700 مؤسسة تعليمية على كامل الأراضي الليبية، مشيرة إلى أن العودة جاءت وفقاً لمواعيد الدراسة والامتحانات لجميع المراحل التعليمية المعلنة في الخطة الدراسة منذ مطلع العام الدراسي الحالي. وأكدت أن العودة للدراسة تأتي بعد انتهاء عطلة منتصف السنة الدراسية من 10 إبريل/ نيسان وحتى 5 مايو/ أيار الجاري، موضحة أن عدد التلاميذ الذين عادوا إلى مدارسهم بلغ 1,794,271، منهم 1,544,920 في مرحلة التعليم الأساسي، و249,351 في مرحلة التعليم الثانوي. لكن الأمير تبين أن الوزارة لجأت إلى إعلان النصف الأخير من شهر رمضان عطلة منتصف العام لتغطية غياب التلاميذ عن المدارس. وتوضح في حديثها لـ «العربي الجديد» أن تعطيل المدارس سنوياً خلال شهر رمضان بدأ قبل أربع سنوات بشكل اختياري لدى المدارس الخاصة، وأصبحت تدريجياً عطلة شبه رسمية». وتوضح أن العطلة بدأت بعدما دأب عدد من أولياء الأمور على تعطيل أعمالهم لقضاء شهر الصيام خارج البلاد، وطالبوا بتعطيل المدارس الخاصة خلال هذا الشهر. تضيف: «في العادة، هم الذين يدعمون هذه المدارس الخاصة بأموالهم وأطفالهم يدرسون فيها، الأمر الذي يضطر المدارس الخاصة إلى التجاوب».

من جهته، يقول عصام شميلة الذي يدرس ابناء في مدرسة خاصة إن «المدارس الخاصة باتت تحتاط منذ بداية العام فتسرع في تدريس المقرر الدراسي لمعرفتها المسبقة بأن بعض أولياء الأمور سيطلبون تعطيل أبنائهم خلال شهر رمضان». يضيف: «بتنا نعرف ذلك مسبقاً، وندرك جيداً أن الأشهر الأولى من العام الدراسي تشكل ضغطاً كبيراً على أولادنا. وبدلاً من إعطاء المقرر الدراسي وفق الجدول المحدد مسبقاً، نجد أن التلميذ يعاني من جراء الضغط فنكثف جهودنا لمساعدته». ويذكّر شميلة في حديثه لـ «العربي الجديد» بجملة من التعثرات التي تواجهها العملية التعليمية، وعلى رأسها القرارات العشوائية. ويقول: «باتت السلطات المعنية بالتعليم تنتهز الفرص لتعلن عطلاً مفاجئة. على سبيل المثال، تعطي الحق لمراقبات التعليم في المناطق لإعلان العطل بحجة البرد خلال فصل الشتاء أو تساقط الأمطار، فضلاً عن القيود التي فرضها تفشي فيروس كورونا الجديد». يضيف: «يمكن أي مراقبة إعلان تعليق الدراسة في حال انتشار أخبار عن تفشي الجائحة في منطقة ما من دون التثبت من الدوائر الصحية، على الرغم من أن هذه المراقبات لا يتشددن في الإجراءات الاحترازية من المرض في أثناء الدراسة، ما يجعل قراراتها عشوائية».

عراقيل أخرى

تعرب المفتشة التربوية في مدرسة سراج العلوم، للتعليم الخاص، فردوس الأمير عن أملها في أن تتكثف جهود المؤسسات التعليمية لإنقاذ التعليم. وتقول: «لا يمكن تصور أنّ عاماً دراسياً بكامله أمضاه التلاميذ من دون الحصول على الكتاب المدرسي، فضلاً عن العراقيل الأخرى، ومنها مشاكل آخر العام الدراسي كالامتحانات النهائية».

تحقيق

تمييز في اليمن

نسيج اجتماعي مفكّك وسط الحرب

للحروب آثارها التي لا توفّر أحداً. وفي اليمن، يخلّف الصراع المستمر آثاراً عميقة في نفوس أهل البلاد، إلى أيّ معسكر انتموا أو لم ينتموا

عدن ـ **زكريا الكمالي**

لا تُحصَر تبعات الحرب اليمنية بمعاصريها الذين دفعوا ويدفعون ثمناً باهظاً على كلّ المستويات، فالأجيال المقبلة لن تسلم هي الأخرى من تأثيرات خطرة، لا سيّما في ظلّ تهتك النسيج الاجتماعي والتنامي المخيف للنبرة التمييزية. فإلى جانب اتساع رقعة الفقر إلى مستويات قياسية، ساهمت عوامل عدّة في تفكيك النسيج الاجتماعي الهشّ في اليمن، والسبب في ذلك يعود إلى الانقسام الحادّ بين أطراف الصراع القائم اليوم.

وبعد أكثر من سبعة أعوام، لا يبدو سهلاً ترميم الشروخ التي أحدثتها الحرب بين الناس. وبالتالي يُعَدّ رتق الشرخ بين الناس تحدياً أعظم من إعادة إعمار ما خلّفته المعارك من دمار. وبحسب ما رصدته «العربي الجديد» في محافظات يمنية مختلفة، فإنّ الانقسامات التي تسبّبت فيها الحرب لا تأتي على مستوى المدن والقبائل فحسب، بل هي امتدّت إلى الأحياء السكنية الصغيرة وأحياناً إلى داخل الأسرة الواحدة التي تتعدّد فيها آراء أفرادها. وقد دفع الخطاب التمييزي ولغة الكراهية بمنيين كثيرين إلى النزوح والهجرة القسرية من مدن ومجتمعات احتضنتهم على مدى عقود، وذلك من جرّاء تصنيفهم في خلال الحرب على أساس مناطقي، في حين راحت الثقة تتلاشى بين الناس بشكل ملحوظ. وقد أدّت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الدور الأكبر في الترويج للخطاب التمييزي.

ويشهد اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم، إذ يحتاج نحو 23,7 مليون شخص إلى مساعدة إنسانية، بمن فيهم نحو 13 مليون طفل، بحسب آخر بيانات الأمم المتحدة، وتتمحور خطط الاستجابة الإنسانية حول التغذية والصحة والنزوح، لكنّ متابع الأزمة اليمنية عن قرب يلاحظ أنّ اليمنيين لم يدفعوا ضريبة الحرب على شكل خسائر بشرية ومادية فحسب، فالأضرار النفسية والمعنوية التي أحدثها الانقسام المجتمعي كانت أفدح بكثير من المتوقّع.

وقد تحوّل اليمن الذي كان يفاخر بوحدة أراضيه، منذ عام 1990، إلى بلد مقطّع الأوصال تحكمه فصائل وجماعات مسلحة. وإلى جانب الانقسام الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والعملة الوطنية، صار الانتقال من مدينة إلى أخرى أشبه بالسفر إلى دولة مجاورة، مع إمعان حواجز التفتيش في تقييد حرية التنقل وإذلال الأفراد. وتُتّهم أطراف النزاع بتغذية الانقسام الحاصل بين اليمنيين. وبحسب الناشط المدني في مدينة تعز محمد المشرقي، فإنّ «اللجوء إلى المذهبية والطائفية كسلاح في المعركة الدائرة بين المتحاربين، كان الجريمة الأبشع بحقّ الحاضر والمستقبل». ويوضح المشرقي لـ«العربي الجديد» أنّ «أطراف الصراع استخدمت منابر المساجد والمناهج الدراسية ووسائل الإعلام لتسويق خطاب الكراهية والعمل على اغتيال قيم المواطنة والتعايش بين اليمنيين، وذلك بهدف شرعنة المعارك العبثية واستقطاب مزيد من المقاتلين للدفاع عن عناوين وأهداف وهمية».

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحدّ، فبدلاً من إحياء مناسبات وطنية من شأنها تعزيز الولاء لليمن الواحد، عمد الحوثيون على سبيل المثال إلى إحياء مناسبات دينية يغلب عليها الخطاب الطائفي. وجنوباً، شرع الانفصاليون بمحاكاة التجربة الحوثية في صنعاء ومدن الشمال اليمني، فرفعوا الأعلام التشطيرية فيما ساد الخطاب المناطقي الذي يهدف إلى شيطنة اليمنيين المتحدّرين من الأراضي الشمالية، وصولاً إلى تهجيرهم قسراً، خصوصاً العمّال منهم والباعة المتجوّلين.

وفي هذا الإطار، يخبر عامل في متجر لبيع الملابس الجاهزة في عدن «العربي الجديد» أنّ «أكثر الممارسات التمييزية التي نتعرّض لها تحصل عند حواجز التفتيش على مداخل مدينة عدن، إذ يتعمد بعض العناصر توجيه إهانات وشتائم تمييزية، في حين يتراجع هذا السلوك في داخل المدينة». ويرى مراقبون أنّ اليمن لن يتعافى مجدداً إلا عند وضع الحرب أوزارها، وقيام مؤسسات دولة حقيقية تعمل على تعزيز الهوية الوطنية عبر مؤسسات التعليم، والبدء في توزيع عادل للمناصب والثروات بين مختلف اليمنيين وصدور قوانين تجرّم التمييز على أساس الجنس والطائفة والمعتقد.

وبحسب الصحافي أحمد زيد، فإنّ «الحلّ في الوقت الراهن على أقلّ تقدير، يكمن في ضرورة قيام الجماعات المسلحة بترشيد خطابها وتوجيه قواعدها بعدم تأطير الصراع على أساس سنّي، شيعي، كما هو حاصل منذ بدء الحرب»، مشيراً إلى «العربي الجديد» إلى «تسجيلات مصوّرة ملغومة بعبارات طائفية مثل المجوس والروافض واليهود والدواعش والمنافقين». يضيف زيد أنّه «من المؤسف أن تصل بك الحال في اليمن لتصير شخصاً منبوذاً في نظر أناس، بناءً على لهجتك فقط، حتى وإن لم يصدر عنك أيّ رأي سياسي أو تنحاز إلى أيّ طرف كان».

في سياق متصل، تشكو أقليات عدّة في اليمن من إقصاء وتهميش من قبل السلطات، مع حرمانها من تقلّد مناصب رفيعة في مؤسسات الدولة أو الحصول على عضوية مجلسي الشورى والنواب، وهو ما بدا واضحاً عند تأسيس كيان حقوقي تحت مسمّى «المجلس الوطني للأقليات». وبحسب ما جاء في بيان أصدره المجلس في منتصف مارس/ آذار الماضي، فقد أقصيت أقليات عرقية ودينية من المشاركة في المشاورات السياسية التي دعا إليها مجلس التعاون الخليجي في الفترة الممتدة ما بين 29 مارس الماضي والسابع من إبريل/ نيسان الماضي. وتعيد رئيسة منظمة مواطنة لحقوق الإنسان في اليمن رضية المتوكل أسباب تفشّي الخطاب التمييزي إلى «سقوط الدولة وضياع دور القانون وسيطرة الجماعات المسلحة بعد الحرب». وتقول المتوكل لـ«العربي الجديد» إنّ «الخطاب استخدم على مستوى تمييزي، عرقي ومذهبي، خصوصاً من قبل أطراف النزاع وأتباعها من الكيانات المنظّمة. لكنّ الناس العاديين ما زالوا على الرغم من كلّ ذلك يحافظون على الانسجام الاجتماعي». تضيف المتوكل أنّ «كلّ حوادث التمييز كانت في الأغلب منظمة وتعبّر عن توجّه سلطة معيّنة، ولا بدّ من أنّها حفّزت مجموعة معيّنة من الناس العاديين، لكنّها لم تجد طريقها إلى كلّ اليمنيين الذين يشبهون بعضهم في كلّ المدن شمالاً وجنوباً». وعلى الرغم من تفاؤلها إذ «يحافظ المواطن اليمني على نسيجه الاجتماعي على الرغم من كلّ ما يمرّ به من ظروف»، تؤكد الحقوقية اليمنية أنّ الخطاب التمييزي «قد يتفشّى مع استمرار الحرب وبشكل أكثر خطورة على المجتمع».

> لا يبدو سهلاً ترميم الشروخ التي أحدثتها الحرب بين الناس

المهمّشون... زاد استهدافهم

بينما تُسجّل شكاوى إزاء التمييز الحاصل في حقّ الأقليات في اليمن منذ زمن بعيد، خصوصاً ذوي البشرة السمراء الذين يُعرَفون بـ«المهمّشين» أو «الأخدام» والذين تُقدّر نسبتهم بنحو خمسة في المائة من سكان اليمن، فإنّ الحرب المندلعة منذ أكثر من سبعة أعوام فاقمت الوضع مع تفشّي النبرة التمييزية بشكل لافت.

الانقسام الحادّ بين أطراف الصراع قسم الناس والمجتمع (محمد حمود/ Getty)

توصية من قلب حرب أوكرانيا: التعليم ليس لأجل المال فقط

يجب أن يهتم التعليم بجعل المجتمعات أفضل (يوري ريلنوف/ Getty)

بالطبع، تستدعي الحرب الروسية الحالية على أوكرانيا حلولاً سياسية بالدرجة الأولى، لكنّ خبراء في التعليم العالي تحدث إليهم موقع «تايمز هاير إيديوكيشن» يلفتون أيضاً إلى ضرورة اعتماد أهداف أخرى للتعليم لا تحصر اهتماماتها الأولى بتقديم المنافع الاقتصادية للمجتمعات، بل بجعلها أكثر انفتاحاً وشمولية وتسامحاً ورعاية. وفيما كشفت الأستاذة في كلية كيف للاقتصاد الوزيرة السابقة في أوكرانيا، إينا سوفسون، في كلمة ألقتها عبر منصة الفيديو خلال قمة «تايمز» للتعليم العالي والابتكار والتأثير التي استضافها المعهد الملكي للتكنولوجيا في استوكهولم، أنّ «الجيش الروسي دمر أكثر من 1000 مؤسسة تعليم في أنحاء أوكرانيا، شملت رياض أطفال ومدارس وكليات جامعية ومؤسسات بحوث، وبعضها في شكل لا يمكن إصلاحه ما يحتم إعادة بنائها من الصفر» وشددت على أنّ «الدور التالي للتعليم العالي يجب أن يركز على اهتمام المجتمعات ببعضها البعض من أجل جعلها أفضل، وهو أمر لا يملكه المجتمع الروسي حالياً». أضافت: «لا نناقش في أوكرانيا لنكون أكثر ثراءً، بل ليكون المجتمع في حال أفضل في التعامل مع الآخرين والمحيط أكان أوروبياً أو عالمياً. واعتقد أنّ هذا الأمر يجب أن يكون جزءاً من مهمة التعليم أيضاً، والتي لا يمكن أن تتمحور فقط حول جني الأموال، بل حول جعل المجتمعات أفضل، ما يتطلب جهداً لإعادة توجيهه، ونقل مساره من طريق الاقتصاد البحت إلى طريق مختلفة وأوسع على صعيد الآفاق والتطلعات».

واعتبرت سوفسون أن «الأمثلة العسكرية لروسيا أنشدت في السنوات الثماني الماضية أهداف خلق مجتمعات غنية وجعل أخرى تتناقص مع بعضها البعض، وقد طوّرت أسلحتها الخاصة واشترت أخرى أيضاً من ألمانيا وفرنسا لتحقيق هذه النتائج، لكن السؤال المطروح هل حسّن ذلك أوضاع المجتمعات الفرنسية والألمانية، وهل جعلها ذلك أفضل، وبالتالي هل كان هذا الخيار صحيحاً. الإجابة عن هذا السؤال واضحة جدّاً اليوم. لا يتعلق الأمر دائماً بالاقتصاد».

أيضاً، رحبت الأستاذة سوفسون بالمنح الدراسية التي تقدمها جامعات خارج أوكرانيا لطلاب بلدها، لكنها استدركت بالقول: «علمنا أيضاً أنّ جامعات عدة تضيف أيضاً طلاباً روس، واعتبر أنّ مقارنة مستوى معاناة الأوكرانيين بالروس اليوم أمر خاطئ، إذ لا يمكن بأي طريقة إيجاد معادلة بينهم، وأنا أطالب بعدم فعل ذلك».

(كمال حنا)

سوريون إلى تركيا للعلاج نتيجة نقص الخدمات

إعزاز ـ **عبد الرحمن خضر**

أدّت العمليات العسكرية في الشمال السوري إلى تضرّر القطاع الطبي بشكل كبير، وقد فاقمت الأمر حركات النزوح المتتابعة التي حصرت ملايين النازحين في بقعة جغرافية ضيّقة على مقربة من الحدود مع تركيا. يترافق ذلك مع تقطّع أوصال المنطقة، ومنْع المحتاجين إلى علاج من التوجّه إلى المدن السورية الكبيرة من أجل إجراء العمليات الجراحية الدقيقة، نتيجة إحكام النظام السوري سيطرته على محافظتي دمشق وحلب. وقد اضطرّ الواقع الصحي القائم الأجهزة العاملة في المنطقة إلى إرسال مرضى القلب والسرطان وذوي الإصابات الحرجة إلى المستشفيات التركية من أجل تلقّي العلاج فيها. فالمستشفيات والمراكز الطبية في المنطقة تفتقر إلى الأجهزة الطبية الحديثة، وثمّة معاناة في الوقت نفسه ترتبط بتأمين الكهرباء وكذلك الأدوية والمستلزمات الطبية المختلفة.

سمر الشلح من بين هؤلاء المرضى السوريين، تخبر «العربي الجديد» أنها دخلت إلى تركيا من معبر باب الهوى من أجل تلقّي علاج للسرطان، موضحة أنّ «طبيبي أعلمني بأنّ الأدوية لم تعد كافية وبأنّني في حاجة إلى علاج كيميائي. لذا أحالني إلى مكتب التنسيق الطبي عند معبر باب الهوى، فأجرت لي لجنة تركية فحوصات وحُدّد موعد لدخولي». تضيف الشلح أنّ «الخدمات الطبية في تركيا متطوّرة، لكنّني حزينة لأنّي لم أتمكّن من إدخال أطفالي الصغار، فأنا لا أعلم المدّة التي سوف أقضيها في تركيا بعيدة عن أولادي. وهذا أمر قد يؤثّر على تعافي، إذ نصحني الطبيب بالاهتمام بصحتي النفسية، لأنّ العامل النفسي مهمّ جداً لدى مرضى السرطان».

ويقول مدير مكتب التنسيق الطبي في معبر باب الهوى الطبيب بشير الإسماعيل لـ«العربي الجديد» إنّ «المكتب يعمل على التنسيق بين المستشفيات ومندوبين عن وزارة الصحة التركية من أجل إدخال الحالات الطبية التي لا علاج لها في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، بالإضافة إلى الإصابات الحربية الحرجة والحوادث التي تحتاج إلى العلاج على وجه السرعة».

ويشرح الإسماعيل أنّ «عملية تحويل الحالات الحرجة لا تتوقّف على مدار الساعة، فيُعرَض المريض على الفريق الطبي التركي الذي ينسّق بدوره مع المستشفيات التركية بحثاً عن سرير شاغر في إحدى المؤسسات الاستشفائية، لافتاً إلى أنّ «عدد الحالات الحرجة يتراوح ما بين 160 و200 شهرياً، وفي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام استقبلت المستشفيات التركية 535 مريضاً من ذوي الحالات الحرجة». يضيف الإسماعيل أنّ «الجانب التركي يستقبل يومياً 30 حالة باردة بعد تحويل المريض من العيادات المعتمدة لأمراض القلب والسرطان. ويُشترط في الحالات الباردة ألا يكون لها علاج في الشمال السوري. وقد استقبلت المستشفيات التركية في خلال الربع الأول من العام الجاري 1138 مريضاً، بمعدّل 375 مريضاً شهرياً»، في سياق متصل، بدوره يقول مدير العلاقات العامة والإعلام في معبر باب الهوى مازن علوش لـ«العربي الجديد» إنّ «إدارة المعبر لا تسمح بدخول مرافقين مع المرضى تخطت سنّهم ثماني سنوات، فهي لا تستطيع التدخّل في قرارات الأتراك. لكنّها وظّفت متابعين للمرضى الذين يدخلون في حالات طارئة في ولاية هاتاي (جنوبي تركيا) فقط، وهؤلاء يتابعون الحالات حتى عودتها إلى سورية». يضيف أنّ «إدارة المعبر تعمل على توسيع نشاطها لتتمكّن من متابعة المرضى الذين يدخلون بحالات غير طارئة».

> الحالات الحرجة التي تدخل تركيا تتراوح ما بين 160 و200 شهرياً

ويشير علوش إلى أنّ «إدارة المعبر التركية تساهلت أخيراً مع المرضى الذين يحتاجون إلى مراجعة أطبائهم وسمحت لهم بالعودة إلى سورية ثمّ الدخول من جديد إلى تركيا للمراجعة الطبية. بالتالي لم تعد تدخلهم من ضمن المرضى المسموح لهم بدخول أراضيها يومياً، إذ كانوا في السابق يُحتسبون من ضمن الحالات الثلاثين التي يُسمح بدخولها يومياً». ويتابع علوش أنّ «المكتب الطبي يوفّر خدمة متابعة حالة المريض لعائلته ويؤمّن له الاحتياجات البسيطة من قبيل التنقل والترجمة».

تجدر الإشارة إلى أنّ أكثر من خمسة ملايين نسمة يعيشون في المنطقة الخارجة عن سيطرة النظام، شمالي سورية، علماً أنّ أكثر من مليون ونصف مليون منهم يعيشون في مخيمات عشوائية تشهد واقعاً طبياً متردياً، وتنتشر على شكل شريط بالقرب من الحدود السورية-التركية، خصوصاً في ظلّ صعوبة تنقّل المرضى بين مناطق إدلب من جهة وحلب والرقة والحسكة من جهة أخرى، بالإضافة إلى الصعوبات الأخيرة التي طرأت على مسألة إدخال المرضى إلى المستشفيات التركية واقتصار ذلك على الأمراض الحرجة والحالات الساخنة.

ويعود تراجع الخدمات الطبية في الشمال السوري إلى طول سنوات الحرب بالإضافة إلى الأضرار التي خلّفتها العمليات العسكرية. وبحسب ما جاء في تقرير للجنة الإنقاذ الدولية، وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية الدولية، صادر في مارس/ آذار 2021، فإنّ العاملين في مجال الرعاية الصحية لم يسلموا من الهجمات كذلك. وبيّن أنّ 68 في المائة منهم كانوا في داخل منشآت صحية عند تعرّضها لهجوم، ونتيجة لذلك بات العاملون يخشون على أنفسهم، الأمر الذي دفع كثيرين منهم إلى مغادرة البلاد.

في خلال عملية نقل مريض عند الحدود السورية-التركية (العربي الجديد)

وفيات الأمهات في الأردن... خلل صحي

بين مظاهر الازدهار في بناء المستشفيات والعيادات، ووقائع تضاعف وفيات الأمهات، هناك خلل في المنظومة الصحية بالأردن

عمّان ـ **أنور الزيادات**

كشف التقرير الوطني الثالث لوفيات الأمهات في الأردن ارتفاع عدد وفيات الأمهات في أثناء الحمل أو الولادة خلال السنوات الأخيرة، ما يدق ناقوس الخطر حول تراجع مؤشرات الصحة في البلاد، ويكشف مخاطر تهدد المواطنين، وخاصة إذا قورنت الأرقام والإحصاءات الجديدة بدراسات سابقة.

وأظهرت نتائج دراسة أعلنت الشهر الماضي ارتفاع معدل وفيات الأمهات في البلاد إلى 38,5 وفاة لكل 100 ألف مولود، مقارنة بـ32,4 وفاة لكل 100 ألف مولود عام 2019، وهو ما عزاه منظمو الدراسة إلى جائحة كورونا. لكن مقارنة هذه الأرقام بالدراسة الوطنية لوفيات الأمهات في الأردن عام 2008 تكشف خللاً واضحاً في المؤشرات الصحية، باعتبار أن نسبة وفيات الأمهات بلغت 19,1 لكل 100 ألف مولود حينها بسبب النزف الذي شكل النسبة الأكبر، إلى جانب جلطات الدم والتسمم خلال الحمل. هكذا تظهر الأرقام الجديدة اتجاهاً سلبياً مع تضاعف وفيات الأمهات خلال الأعوام الـ12 الأخيرة.

وفيما وضع التقرير العالمي لمؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2021 الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، الأردن في المركز الـ 145 على مستوى الصحة، بعدما كان يحتل المركز الـ 103 عام 2020، أي بتراجع 42 مركزاً، يعزو وزير الصحة السابق الدكتور زيد حمزة، في حديثه لـ«العربي الجديد»، هذا الأمر إلى «تراجع الخدمات الصحية في الأردن بغضّ النظر عن الازدهار الخادع للقطاع الصحي الخاص في البلاد، والمتمثل ببناء مستشفيات وعيادات فارهة. والأساس في الرعاية الصحية هو المراكز الأولية والثانوية والمستشفيات العامة التي تقدم خدمات للناس». ويوضح أن «معدل وفيات الأمهات والأطفال الرضع من أهم المؤشرات الصحية على تأخر أو تقدم النظام الصحي والحال الصحية في أي بلد، وليس فقط الحديث عن معدل الأسرة وعدد المستشفيات والأطباء أو عدد أجهزة الرنين المغناطيسي التي تعتبر مظاهر لا تعكس جودة الخدمات الطبية الحقيقية المقدمة إلى المواطنين».

وسأل: «هل عادت نسبة الوفيات إلى ما كانت عليه عندما كانت تولّد دايات النساء في البيوت، وكانت توجد 10 مستشفيات في مقابل 70 مستشفى حكومية وخاصة، وبالتالي يمكن اعتبار رقم 29,8 لكل 100 ألف مولود الذي أورده التقرير الذي صدر عام 2018 وفق نظام الرصد الجديد، الأساس في الإحصاءات، رغم أن بداية تطبيق أي نظام قد يشهد نقاط ضعف في نظام الرصد والتدوين».

> بلغت نسبة وفيات الأمهات 32,4 لكل 100 ألف مولود، ما يظهر اتجاهاً سلبياً

ويشير إلى أنه في عام 2019 ارتفعت النسبة إلى 32,4 وفاة لكل 100 ألف مولود، ثم إلى 38,5 لكل 100 ألف مولود عام 2020، وذلك بسبب ظروف جائحة كورونا التي عطلت الكثير من الخدمات التي يقدمها النظام الصحي. لكن ارتفاع الوفيات يؤكد في كل الأحوال ضرورة البحث عن الأسباب المتعلقة بطرق الرعاية، خاصة إذا حصلت بعيداً عن جائحة كورونا، علماً أنّها تراجعت بمعزل عن وفيات الأمهات بسبب زيادة الطلب على خدمات القطاع الصحي العام مقابل استقرار حال البنية التحتية وهجرة الكوادر الطبية، كذلك زاد الفقر والبطالة عدد مراجعي هذا القطاع».

وأشار إلى «تراجع المؤشرات الصحية عموماً، علماً أنّ عدد الأسرّة في المستشفيات تقلص من 18 سريراً لكل 10 آلاف مواطن إلى 14 سريراً لكلّ 10 آلاف مواطن، في حين أنّ عدد الكوادر الطبية والتمريضية شبه ثابت مقابل نمو عدد السكان الذي زاد بنسبة 33 في المائة على الأقل خلال السنوات العشر الأخيرة، كذلك فإنّ ميزانية وزارة الصحة شبه ثابتة».

مخاطر كبيرة على الأمهات في الأردن (سالي هيدين/ Getty)

أكاديميا

التعليم: أزمة... وداخلها أزمة؟

زهير هواري

تصفع التقارير الأممية والدولية معظم المسؤولين العرب، دون أن تحرك فيهم ذرّة من المسؤولية المطلوبة والمفقودة في الوقت ذاته. وتلحّ كل السنة مسؤولي هذه الهيئات بضرورة الشروع في إصلاحات هيكلية للتعليم، بما هو وزارة ومدرسة وجامعة في العالم العربي، إذ إن استمرار الوضع على ما هو عليه يعادل الكارثة الزاحفة دون أدنى ريب. فالثابت حتى اللحظة أن مخرجات التعليم بمراحله المختلفة، لا يمكن أن تقارن بما هي عليه في أكثر دول العالم، بما فيها الدول النامية. والتخلف التعليمي في صلب وأساس كل أشكال التخلف التي تلقي بأثقالها على المواطنين العرب في دولهم. وينطبق مثل هذا الاستنتاج على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والثابت حتى الآن أن التوسع الذي طرأ على مؤسسات التعليم لم يتمكن من ردم الفجوة الحضارية القائمة التي تتجه نحو التوسع رغم الجهود المبذولة. فارتفاع نسبة مرتادي المدارس من الصغار لم يترافق مع تطور في نوعية التعليم.

تقول كيكو ميوا، المديرة الإقليمية للتنمية البشرية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، تعليقاً على ما أظهره التقرير المشترك مع الأونيسكو واليونيسف الصادر حديثاً: «لقد أدى كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات التي يواجهها أطفال المدارس في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما خلق أزمة في ظلّ أزمة». وأضافت: «تشير التقديرات إلى أن فقر التعلم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيزداد بأكثر من 10 نقاط مئوية، أي من نسبة 60 في المائة ما قبل الجائحة إلى ما نسبته 71 في المائة. وبينما تواصل دول المنطقة مصارعة آثار الجائحة ورسم مساراتها نحو الانتعاش الشامل، فإن الحاجة مُلحّة للعمل، الآن».

أحد تقارير البنك الدولي حذّر من تخلف التعليم في العالم العربي، ومن أهم ما جاء فيه أنه حتى تاريخه لم ترتفع النفقات المخصصة للتعليم على 5 في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي، و20 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم خلال الأربعين سنة الماضية. وبناءً عليه، لا تزال الأنظمة التعليمية تعاني من فجوات يصعب تجاوزها، ويخلص التقرير إلى أن جميع البلدان العربية تحتاج إلى مسارات جديدة في إصلاح أنظمتها التعليمية. أما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (الأونيسكو)، فقد قدمت إحصاءات تُؤكّد أن الدول العربية تُنفِق أقل من 2 في المائة فقط من ناتجها المحلي على التعليم والبحث العلمي، وهذا يُعَدّ رقماً ضئيلاً جدّاً بالقياس إلى ما تنفقه الدول المتقدمة.

هذا الواقع يترجم نفسه على صعيد الجامعات، مقارنة بأفضل الجامعات على مستوى العالم، فرغم بعض التحسن في السنوات، وحجز مواقع في اللائحة بين أفضل الجامعات في العالم، ما زال أمام مؤسسات التعليم الكثير من أجل القيام بدورها التعليمي والتنموي والتوجيهي.

(باحث وأكاديمي)

ذاكرة النكبة من جيل إلى جيل في نابلس

ذكرى النكبة
كلّ العالم مع فلسطين

قد تتعدد مصالح دول العالم في علاقتها مع الاحتلال الإسرائيلي، لكن شعوبها تلتقي دائماً مع جروح الفلسطينيين التي لم تندمل منذ نكبة عام 1948. هذا ما أظهرته وقفات وتظاهرات التأييد لحقوق الفلسطينيين التي عمّت شوارع العالم في ذكرى النكبة هذا العام، وكان وقع غضبها أكبر بعد أيام على فاجعة قتل قوات الاحتلال الإسرائيلي مراسلة شبكة الجزيرة شيرين أبو عاقلة بالرصاص في مخيم جنين.

وإذا كانت ذكرى النكبة حدثاً عالمياً، فإن أهميتها الأكبر بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين لا يمكن أن ينسوا يوماً اغتصاب الاحتلال الإسرائيلي أرضهم، وتنفيذه عمليات تطهير عرقي في حقهم، هو استمرارها في عقول الأجيال المتعاقبة عبر نقل ذاكرة الكفاح الطويل الذي رافق السنوات السابقة، وعايش محطات مقاومة واستشهاد جُبلت أحياناً بمشاعر الآمال الكبيرة باستعادة الأرض الغالية، وأحياناً أخرى بالإحباط من عدم تحقيق الهدف المنشود في ظل الواقع الصعب. هذه الذاكرة تواكب اليوم طريقة تداول الجيل الجديد وقائع النكبة، ومعلوماتها التي باتت كثيرة في ظل الثورة التكنولوجية ووسائل التواصل الاجتماعي. واللافت أن المعلومات التي يتداولها ناشطو الجيل الجديد عن أرضهم المسلوبة تزيد تعلّقهم بقضيتهم وافتخارهم بهويتهم في أي مكان يتواجدون فيه. وهم يؤكدون أن «المتوارث عن أرض فلسطين ليس فقط ما نقله إلينا أجدادنا من كلام، بل المعلومات التي تتعزز يوماً بعد يوم عن الرقي في أساليب عيش فلسطينيي مرحلة ما قبل النكبة في مدنهم وبلداتهم وقراهم العامرة بالاطمئنان والسلام، وتطورهم الثقافي وحرصهم على رفع مستوى الحياة، وتكريس طباع الإنسانية النبيلة في كل جوانب الحياة.

(العربي الجديد)

(الصور: (الأناضول، Getty)

كمّ من الشعارات المؤيدة لحرية فلسطين في لندن

لافتة «لن يمحو أحد فلسطين أبدا» في نيويورك

تحت علم فلسطين في امستردام

في غزة، العودة حق مقدس... دائماً

دبكة فلسطينية في سانتياغو

لافتات معادية للاحتلال الإسرائيلي وسلاحه في روما